

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان أحد أبرز مصادر البيانات في تقرير وزارة الهجرة والاندماج في الدنمارك عن معاملة اللاجئين العائدين إلى سوريا الصادر في أيار 2022



الشبكة السورية لحقوق الإنسان تؤكد أن سوريا بلد غير آمن
وبأن مختلف أنماط الانتهاكات ما زالت مستمرة

أصدر مكتب خدمات الهجرة التابع لوزارة الهجرة والاندماج في الحكومة الدنماركية في أيار/ 2022 تقريراً عن معاملة اللاجئين العائدين إلى سوريا.

اعتمد التقرير على مصادر حقوقية¹ عدة أبرزها، وهي بالترتيب حسب مرات الاقتباس الواردة في التقرير:

35

المكتب الأوروبي
لدعم اللجوء (EASO)



33

المفوضية السامية للأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين
(UNHCR)



25

هيومن رايتس ووتش



9

الشبكة السورية
لحقوق الإنسان



بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمة العفو الدولية والمعهد الأوروبي للسلام وغيرهم.

وبحسب التقرير فإنه يهدف إلى توفير معلومات محدثة حول معاملة السلطات السورية للأشخاص العائدين إلى سوريا، إضافةً إلى معلومات حول رصد حالات العودة إلى سوريا، وعدد العائدين، ومعاملة السلطات السورية للعائدين، وعوامل قد يكون لها تأثير على المعاملة. ذكر التقرير أن آلاف اللاجئين السوريين عادوا إلى سوريا في السنوات الأخيرة، وخاصة من الدول المجاورة. ومع ذلك، سياسة الحكومة السورية بشأن عودة اللاجئين من الخارج غير واضحة. فمن ناحية، دعت السلطات اللاجئين للعودة إلى البلاد ووضعت إجراءات رسمية تُمكن اللاجئين من العودة دون ملاحقتهم أو إزعاجهم من قبل السلطات عند العودة. من ناحيةٍ أخرى، تعرّض عائدون في الغالب من الدول المجاورة لسوريا عند عودتهم إلى أشكال مختلفة من الانتهاكات من قبل السلطات السورية، بما في ذلك أولئك الذين قاموا بتسوية أوضاعهم قبل عودتهم.

¹ (تم الاعتماد في التقرير على مصادر إعلامية عدة)

أشار التقرير إلى أنه بسبب الافتقار إلى مراقبة عمليات العودة من قبل المنظمات الدولية، ليس من الواضح مدى منهجية وانتشار مثل هذه الانتهاكات. كما أدى تفاقم الوضع الاقتصادي في سوريا في السنوات الأخيرة إلى زيادة خطر الابتزاز من قبل السلطات من قبل العائدين.

ذكر التقرير توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال ما لا يقل عن 1916 لاجئاً سورياً، بينهم 219 طفلاً و157 امرأة، بعد عودتهم إلى سوريا من الخارج. وأشار التقرير أن بعض المفرج عنهم صرحوا أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز. إضافةً إلى ذلك، تم تسجيل حالات وفاة تحت التعذيب. وأضاف التقرير أنه حتى الأشخاص غير المطلوبين من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لقوات النظام السوري، هم عرضةً لخطر الاعتقال.

للاطلاع على تقرير مكتب خدمات الهجرة الدنماركي نرجو زيارة [الرابط](#) (التقرير متاح باللغة الإنكليزية فقط).

أما عن تقييمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن الأوضاع في سوريا فهو بحسب ما نرصده من توثيق لحالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجنيد القسري، وغير ذلك من انتهاكات مرتكبة من قبل كافة أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبشكل خاص النظام السوري، لأنّ الأجهزة الأمنية لا تعمم قرارات طلب المواطنين للاعتقال، لأنه لا توجد سلطة قضائية فعلية في سوريا، فقد يكون اللاجئ مطلوباً لفرع أمني دون أن يعلم، ومن المستحيل أن نعلم نحن أيضاً، أو أي جهة ما عدا الفرع الأمني الذي طلبه، ولذا فإننا نؤكد أنّ سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين، وهذا يتسق مع تقييم لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وهيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ونأمل أن تنجح عملية الانتقال السياسي وأن يتمكن اللاجئون السوريون من العودة إلى منازلهم ومناطقهم بحرية وكرامة في أقرب وقت ممكن.